

بعد عام من تبني برنامج صندوق النقد

أين يقف القطاع الخاص المصري؟

د. عمرو عادل

باحث بمركز روبرت شومان بالجامعة
الأوروبية بفلورنسا

الأسعار بالطبع سعر الصرف، وذلك في بلاد كمصر في العالم الثالث تعاني معاناة مزمنة من اختلالات ميزان المدفوعات وندرة النقد الأجنبي، ويفيد الافتراض النيوكلاسيكي أنه في اللحظة التي يتحقق فيها استقرار المؤشرات الكلية فإن الأموال ستضخ في شرايين الاقتصاد ما يولد النمو ويرفع معدلات التشغيل وبالتالي يدير عجلة الإنتاج والاستهلاك، ويدخل الاقتصاد ككل إلى دورة إيجابية.

وقد رأى خبراء صندوق النقد، وغيرهم من خبراء الاقتصاد والتحليل المالي، أن اختلال سعر الصرف قبل قرار التعويم في نوفمبر ٢٠١٦ كان تعبيراً بليغاً وموجزاً عن مختلف أبعاد الأزمة الاقتصادية في مصر، والتي ترجمت نفسها إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات وفجوة تمويلية بالغة الضخامة قدرت بمتوسط نحو عشرة مليارات دولار سنوياً بين ٢٠١٣ و ٢٠١٥ هي مجموع المبلغ الدولار الذي يحتاجه الاقتصاد المصري ككل من أجل لقاء التزاماته الخارجية، وخاصة فاتورة الواردات التي بلغت قبيل التعويم ثلاثة أضعاف الصادرات، وانعكس الوضع المختل على مستوى ميزان المدفوعات في ازدواج سعر الصرف حتى بلغ سعر الصرف غير الرسمي (في السوق السوداء) حوالي ضعف السعر الرسمي، وهي لحظة يصعب معها توقع أن يقوم أي مستثمر محلي أو أجنبي بضخ أي أموال في الاقتصاد، ما يفاقم من دورة خبيثة أمسكت بتلابيب الاقتصاد المصري تجمع بين التباطؤ الاقتصادي (تراجع معدلات النمو وارتفاع البطالة) مع ارتفاع في معدلات التضخم، والنتيجة هي شلل اقتصادي

مر عام منذ تبنت الحكومة المصرية برنامج صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠١٦، وقد انصبت كل التحليلات تقريباً -على اختلافها الكبير في تقييم البرنامج وآثاره- على الاقتصاد الكلي وخاصة على الجوانب المالية والنقدية المتعلقة بميزان المدفوعات وإعادة بناء احتياطات النقد الأجنبي وسعر صرف الجنيه في أعقاب التعويم، ولم يجز التطرق في المقابل لوضع القطاع الخاص في مصر، وأي آثار قد أحاطت وستحيط به في خضم إجراءات التقشف الحكومي والتوسع في الاستدانة الخارجية وتحرير سعر صرف الجنيه من ناحية، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية بإصدار قانون جديد للاستثمار وسط حزمة من التغييرات التشريعية والإدارية وعلى مستوى السياسات العامة بغية جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير مناخ أفضل للاستثمار الخاص بشكل عام، وهو ما يسعى إليه هذا المقال تحديداً عن طريق طرحه لسؤال: كيف أثرت الإجراءات الحكومية المختلفة والمتعددة في السنة الماضية على أداء القطاع الخاص؟

يقوم برنامج صندوق النقد الدولي الذي تبنته الحكومة المصرية قبل عام وشهرين على افتراض رئيسي مستمد من النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، وهو أن الاستثمار الخاص يحتاج لبيئة اقتصادية كلية مستقرة كي ينطلق، وإلا فلن يتحمل أصحاب رؤوس الأموال مخاطر غير عادية، ويأتي على رأس مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يستلزم الاستثمار استقرارها: الأسعار بمختلف أشكالها وتجلياتها سواء كانت أسعار السلع والخدمات (أي التضخم) أو أسعار الفائدة، وفي المقدمة من

الاستثمارات الأجنبية في قطاعي البترول والغاز الطبيعي (بما نسبته النصف تقريباً منذ السبعينيات)، وهو قطاع كثيف التكنولوجيا ورأس المال ومنبت الصلة تماماً عن القطاعات الاقتصادية الأخرى.

تفيد الأرقام أعلاه أنه لا تعافي اقتصادي في مصر سواء على مستوى النمو أو الاستثمار أو بالأحرى خلق الوظائف إلا من خلال القطاع الخاص المصري، فإذا حدث إذن للقطاع الخاص في السنة الماضية؟ وهل تفاعل إيجاباً أم سلباً مع الإجراءات الحكومية؟

قد ينادي البعض بأنه من المبكر الحكم على أداء القطاع الخاص، خاصة وأن تبني برامج تقشفية بغية تحقيق التوازن المالي والنقدي على المدى المباشر، عادة ما تؤدي لتعميق الركود قبل أن تمهد الطريق أمام انطلاقة اقتصادية مأمولة، وعلى الرغم من صحة هذا التحفظ على إصدار أحكام مبكرة على نجاح أو فشل البرنامج، فإن هذا المقال يركز على ما صدر وما هو مرجح أن يصدر من ردة فعل عن المنشآت الخاصة في مصر في ضوء نوعين من المحددات: الأول هو القيود البنوية التي تحدد أفق وإطار عمل القطاع الخاص مثل مستوى التطور التكنولوجي وقدر الاعتدالية على استيراد مدخلات الإنتاج والتنافسية في الأسواق العالمية، وكلها عوامل من غير المنتظر أن تتغير في المدى القصير ولا المتوسط، وأما النوع الثاني من المحددات فهو السياسات العامة للدولة، والتي تزخر بالعديد من أوجه التنافر بل وربما التناقض، ما يعقد من المشهد على الأرض خلافاً للافتراضات النظرية المسطحة التي تنطلق منها برامج الصندوق، ما يعني أنه واقعياً فإن منشآت القطاع الخاص تحصل على رسائل متضاربة على مستوى الاقتصاد الكلي، ما يجعل قرارات الاستثمار أمراً معقداً على الصعيد العملي.

ثانياً: مصر ومحددات الاقتصاد البنوية

إن صندوق النقد طبقاً للدستور المنشئ له والمنظم لعمله، مؤسسة دولية تعنى بمعالجة الاختلالات المالية والنقدية قصيرة الأجل في الدول الأعضاء، ومن ثم فإن الصندوق لا هو يدعي ولا هو يقوم فعلياً بمعالجة الجذور البنوية لمشكلات الدول الأعضاء التي تتقدم إليه طالبة العون، عادة في صورة قروض مرفقة ببرامج متشابهة في محتواها من بلد لآخر وتكاد تكون متطابقة على مدار الأربعين سنة الماضية، ويخفي الصندوق وسط افتراضات الاستقرار الكلي وإعادة إطلاق النشاط الاقتصادي التي تطفو في تقاريره وبياناته، فوفقاً لبنوية واسعة النطاق بين الدول التي يطبق عليها نفس ذات البرنامج دون تغيير يذكر بغية تحقيق الاستقرار الحسابي في ميزان المدفوعات والموازن الأخرى التي تندرج تحته،

من ناحية، وتراجع في مستويات المعيشة من ناحية أخرى للغالبية من المصريين. وكان من ثم تحرير سعر الصرف طبقاً لتلك الرؤية نقطة انطلاق جوهرية ولا بديل عنها لإرسال الرسائل الصحيحة للمستثمرين من ناحية، خاصة الأجانب الذين يمكن لهم أن يضحوا عملة صعبة الاقتصاد في أمس الحاجة إليها، ومن ناحية أخرى فإن استقرار سعر الصرف - وإن تم من خلال تخفيض بالغ العنف للجنينة المصري - فسيؤدي إلى تراجع في الواردات وزيادة في الصادرات - تقول النظرية ذلك - ما يدفع باستقرار على المستوى الكلي، وبالتالي يدعم رفع معدلات الاستثمار على المدى المتوسط (أي لأربع أو خمس سنوات، وهي المدى الزمني الأوسع لبرنامج الصندوق).

أولاً: لا تعافي بدون القطاع الخاص

طبقاً لتقديرات البنك الدولي في ٢٠٠٩، فإن أنشطة منشآت القطاع الخاص تهيمن على الاقتصاد المصري بما مثل نحو ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير الشامل لأنشطة الاستخراج (البترول والغاز الطبيعي)، والتي تسيطر عليها احتكارات حكومية بالشراكة مع شركات أجنبية متعددة الجنسية، ولكن هذا القطاع يمثل ما دون ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كل حال، ما يضع نصيب القطاع الخاص عند الثلثين تقريباً، وقد ظهرت هيمنة منشآت القطاع الخاص على القطاعات الإنتاجية منذ التسعينيات وتأكدت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فطبقاً لبيانات البنك المركزي المصري فإن نصيب القطاع الخاص من الصناعة التحويلية كان ٥٨٪ في ١٩٩١ ليزيد إلى ٧٩٪ في ١٩٩٥ ثم ٨٥٪ في ٢٠١٠، وكذا الحال في قطاع المقاولات، والذي نما نصيب القطاع الخاص فيه من ٧١٪ في ١٩٩١ إلى ٨٩٪ في ٢٠١٠، وينطبق الأمر نفسه على قطاعات خدمية مهمة كالتجارة بشقيها التجزئة والجملة وكذلك السياحة، والتي هيمن عليها القطاع الخاص منذ مطلع التسعينيات بنصيب ٨٥٪ ليرتفع إلى ٩٩٪ في ٢٠١٠.

ويمكن القول إجمالاً إنه مع تصفية القطاع العام في إطار برنامج التحول الهيكلي الذي تبنته الحكومة المصرية في ١٩٩٠/١٩٩١ وبرنامج الخصخصة الذي تسارعت خطاه في ظل حكومة أحمد نظيف (٢٠٠٤-٢٠١١)، أصبح القطاع الخاص، بتجلياته المتعددة من حيث حجم المنشآت وعملها بصورة رسمية أو غير رسمية، هو أساس الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد المصري صناعية كانت أو زراعية أو خدمية، كما أنه أصبح المسئول عن نحو ٧٠٪ من التوظيف بأجر بحلول ٢٠١٠، وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص هذا يتكون في مجمله تقريباً من منشآت يملكها مصريون إذ تركزت

الإصلاح الاقتصادي في مصر: النتائج والتحديات

ويؤدي هذا القيد البنوي إلى مفاومة الأثر الانكماشى لتخفيض العملة الوطنية (ما يعرف بالتعميم) إذ ترتفع وبشدة تكلفة الإنتاج خاصة في القطاعات التي تعتمد على قدر كبير من المدخلات المستوردة، وهو ما يؤدي إلى الاستمرار الفعلي لأزمة العملة رغم توفرها حسابياً في صورة الاحتياطات الأجنبية المراكمة لدى المركزي بفضل الاقتراض الخارجي (غير المسبوق في وتيرة نموه في السنتين الماضيتين). وقد ترجم هذا إلى تراجع شديد في الواردات، قدر بنحو تسعة مليارات دولار من إجمالي نحو ٦١ مليار في ٢٠١٥، وكان التراجع في الواردات هو السبب الرئيسي وراء تحسن وضع ميزان المدفوعات أكثر منه بفضل التوسع في الصادرات، والتي زادت بملياري دولار فحسب، عاكسة مرة أخرى القيود البنوية على الصادرات المصرية، والتي يتكون نحو النصف منها من منتجات بترولية وغازية، وبالتالي عانت من تراجع أسعار الطاقة عالمياً منذ ٢٠١٤، علاوة على انخفاض مرونة الصادرات غير البترولية إزاء تخفيض العملة الوطنية أي عدم استفادتها بقدر كبير من التعميم. وفي ظل هيكل الواردات الحالي، والذي تهيمن عليه مدخلات الإنتاج من سلع وسيطة ورأسالية وخامات فإنه سيكون من المتعذر أن يستفيد القطاع الخاص الإنتاجي (صناعة زراعة وبعض الخدمات) مما يبدو استقراراً في سعر الصرف نظراً للارتفاع الشديد في أسعار المدخلات.

لا يقف الأمر عند هذا بل إن هيكل الواردات، وما تعكسه من اعتمادية تاريخية وممتدة للقطاعات الإنتاجية المصرية على مدخلات مستوردة، تندر بأن تعافي تلك القطاعات في المدى المتوسط قد يقوض من استقرار سعر الصرف، ويضع ضغوطاً شديدة على الاحتياطات النقدية الأجنبية، التي راكمها المركزي من خلال التوسع الشديد في الاقتراض الخارجي، ومن ثم يضع هذا الاقتصاد المصري أمام معضلة مفادها أن استقرار المؤشرات الكلية ممكن فحسب في إطار تباطؤ النمو والتشغيل، وهو أمر بداهه غير قابل للاستمرار أو للاستدامة كما أنه يقوض الأسس النظرية لبرنامج صندوق النقد، والمبني عليه برنامج الحكومة في "الإصلاح الاقتصادي".

لعل الشيء المنطقي الوحيد في ذلك الإطار هو اتباع سياسات تصنيعية من قبل الحكومة وبالتعاون مع القطاع الخاص، على المدى المتوسط إلى البعيد، تستهدف توفير مدخلات الإنتاج للصناعة والزراعة والخدمات محلياً وبشكل تنافسي، فهذه هي المساحة الرئيسية التي يبدو أنها حال استهدافها ستضرب العديد من العصفير بحجر واحد، فهي من ناحية ستزيد من معدلات النمو في قطاعات محمية مؤقتاً بارتفاع سعر صرف الدولار وبالتالي عدم توفر المدخلات المستوردة، وسترفع من معدلات التشغيل كون الكثير من تلك القطاعات كثيفة العالة

ويقصد بالظروف البنوية هنا الظروف والمحددات المحيطة بالأنشطة الإنتاجية في كل اقتصاد، والتي لا تتغير في المدى القصير خلافاً للمؤشرات الرقمية، والتي تعبر في الوقت نفسه عن الاقتصاد الحقيقي أي النشاط المادي لعمليات الإنتاج والتشغيل والاستهلاك وما ينجم عنها من توزيع للموارد والثروات، فهذه كلها تحتزل كبنود في الخلفية مقابل التركيز على مؤشرات رقمية كمعدل النمو وسعر الصرف ووضع ميزان المدفوعات، وقد أظهر الاقتصاد المصري بالفعل في السنة الماضية مؤشرات إيجابية من حيث استعادة النمو وتدفق رؤوس الأموال، سيما الأجنبية، إلى الاقتصاد المصري، بالتزامن مع استقرار سعر الصرف. فهل استفاد القطاع الخاص فعلاً من استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي؟

إن الإجابة الأقرب للصحة تأتي في صيغة سؤال آخر وهو أي قطاع خاص تحديداً؟ فالقطاع الخاص ليس قطاعاً واحداً - خلافاً لما قد يظهر في الاسم - بقدر ما إنه قطاعات عدة لا يجمعها إحصائياً سوى الملمح القانوني لكونها مملوكة لغير الدولة أي ملكية خاصة أما ما دون ذلك فهناك تنوع في طبيعة الأنشطة بين خدمات وصناعة وزراعة وما دونها من قطاعات فرعية، وثمة تنوع بين توجه تلك الأنشطة فيما إذا كانت للسوق المحلية أم للتصدير، وغير ذلك العديد من المعايير الأخرى التي ينبغي أخذها في الاعتبار قبل المضي قدماً لإصدار حكم على رد فعل ما مفترض للقطاع الخاص.

وغني عن البيان أن الظروف البنوية للاقتصاد المصري، والتي كانت الإطار الأوسع لأزمته بعد ٢٠١١، ولا تزال هي الحاكمة لفرص تعافي القطاع الخاص بعد تبني برنامج الصندوق، تفاقم من آثار التقشف، وذلك نتيجة للاعتمادية المفرطة على المدخلات المستوردة من الخارج، فطبقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن نحو ٤٠٪ من إجمالي الواردات هي مدخلات إنتاجية تستخدم في قطاعات مهمة كالصناعة والزراعة وبعض القطاعات الخدمية، وهذه السلع ليست نهائية (أي لا تستهلك بشكل مباشر) إنما تدخل في تكوين سلع وخدمات أخرى تنتج إما للتصدير أو للاستهلاك في السوق المحلية، بل إنها سلع نصف مصنعة أو رأسالية يلزم استيرادها لمكوناتها التكنولوجية المعقد غير المنتج محلياً، ويضاف إلى هذا ما يجري استيراده من خامات لعل أبرزها الطاقة مع تحول مصر لمستورد صاف للغاز والبترول منذ ٢٠١٢ بعدما كانت مستورداً صافياً للبترول فحسب منذ ٢٠٠٦ (مع تزايد الاستهلاك عن الإنتاج والحاجة المتزايدة لشراء من حصة الشريك الأجنبي بأسعار قريبة من السعر العالمي أو الشراء مباشرة من الخارج).

ومنذ قانون الاستثمار الأول رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي بدأ معه الانفتاح الاقتصادي، وإنما تثبت التجربة التاريخية أن قيوداً أكثر رسوخاً لظالما كانت هي المشكلة مثل كفاءة الجهاز البيروقراطي المنظم للنشاط الاقتصادي، والتداخل الشديد في الصلاحيات وأوجه الولاية (وقد رأينا النزاع على ولاية الأراضي على سبيل المثال في لائحة قانون الاستثمار الجديد كنموذج لمشكلات التطبيق)، وهذه تتجاوز مجرد تعديل البنية التشريعية، والتي من المرجح أنها لم تكن أبداً بهذا السوء خاصة وأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر غير المسبوق في تاريخ مصر في عهد حكومة أحمد نظيف قد وقع في ظل البنية التشريعية التي تعالت الأصوات مؤخرًا باعتبارها هي العائق الذي يحول دون اجتذاب المستثمرين.

يبدو في المدى المباشر والمتوسط في مصر أن المشكلة الحالية هي استقرار الاقتصاد الكلي (ومعه الاستقرار السياسي والأمني) أكثر منها الحوافز الضريبية أو النفاذ المدعوم للطاقة أو للأرض، وهو تماماً ما يعالجه القسم التالي.

ثالثاً: تناقضات البرنامج والرسائل المتضاربة

لا يحول دون استفادة القطاع الخاص المباشرة من «استقرار» مؤشرات الاقتصاد الكلي الظروف البنوية للاقتصاد المصري فحسب، إنما ثمة مشكلات في سياسات الدولة العامة نفسها، والتي انطوت على العديد من التناقضات، وبالتالي تعددت الرسائل الخارجية منها إلى المستثمرين بالقطاع الخاص، ويمكن الحديث عن أربعة أوجه رئيسية للتناقض في سياسات الدولة العامة إزاء القطاع الخاص في السنة الأخيرة، والمرشحة للاستمرار لبعض الوقت بما يقلل من فرص تعافي القطاع الخاص الإنتاجي.

إن أول أوجه التناقض بالطبع هو الأثر التضخمي لتعويم الجنيه، وما نجم عنه من تخفيض شديد في قيمته، ترجمت في ضوء اعتمادية مصر على واردات الطعام والوقود ومدخلات الإنتاج إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات التضخم منذ نهاية الثمانينيات، لتتجاوز ٣٠٪ طبقاً للإحصاءات الرسمية، ولا شك أن التضخم هنا علاوة على كونه تخفيضاً في الدخل الحقيقية للمصريين، وبالتالي انحساراً في مستويات معيشتهم، فإنه مؤشر لعدم استقرار الأسعار السلع والخدمات، معه يقل إقدام المستثمرين، في القطاعات الإنتاجية خاصة، على ضخ أموالهم في الاقتصاد. ومن هنا يأتي التفضيل من جانبهم للاستثمارات المالية أو العقارية التي تقي أصولهم شر التآكل (بجانب الدولار بالطبع).

وأما وجه التناقض الثاني، والناجم عن تعويم الجنيه وارتفاع التضخم، فهو اتجاه البنك المركزي لرفع سعر الفائدة

ومستويات التكنولوجيا فيها غير مرتفعة بما يمكن المصنعين المصريين من الاستثمار فيها، والأهم أنها على المدى البعيد ستسهم في معالجة جذور أزمة ميزان المدفوعات في مصر من خلال تعميق الصناعة وخلق الصناعات المغذية، ولعل أهم عنصر في مثل هذه الاستراتيجية هو بناء مزايا تنافسية تمكن تلك الصناعات المحلية من البقاء والمنافسة في السوق المحلية عندما تعود المدخلات المستوردة إلى التدفق مرة أخرى، وهو تحد رئيسي سيواجه التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص، ولكن يمكن التغلب عليه بانتقاء السياسات والأطر المؤسسية المطلوبة خاصة في ظل التجارب السابقة الناجحة نسبياً التي تمكنت فيها الحكومة من التنسيق مع منشآت القطاع الخاص (زيادة الصادرات غير البترولية في فترة حكومة نظيف، والتي سجلت معدل نمو فاق العشرين في المئة سنوياً بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩).

ولكن لا يبدو أن الحكومة المصرية على وعي بتلك النقطة، أو أن وزارة الصناعة والتجارة لديها الإمكانيات والموارد أو الصلاحيات - لنكون أكثر دقة وواقعية - للاضطلاع بمثل هذه الاستراتيجية المعقدة ومتعددة الأوجه، والتي تتطلب تنسيقاً كاملاً بين مؤسسات الدولة الاقتصادية، وعلى مستوى السياسات العامة بما يجمع بين السياسات النقدية والمالية والتجارية والتصنيعية معاً، وهو أمر غير متوافر حالياً على الصعيد السياسي حيث يتم توزيع القوة الفعلي داخل الجهاز الحكومي على غلبة الجهات القائمة على الجوانب التمويلية مالية كانت أو نقدية (وزارة المالية والبنك المركزي)، والتي انتقلت إليها الإدارة الفعلية للاقتصاد المصري بفعل تعرضه لأزمات ممتدة منذ ٢٠١١، وهذه حكومة باعتبارها قصيرة الأجل (وقصيرة النظر في الأغلب) من ناحية، ومالية ونقدية من ناحية أخرى كتحقيق الاستقرار لسعر الصرف أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، عاملين بحكمة جون ماينارد كينز الشهيرة: في المدى البعيد فكلنا أموات.

قد يكون من الإيجابي بالطبع إقدام الحكومة على إصدار قانون جديد للاستثمار، على الرغم من تشابه مضمونه مع قانون الاستثمار السابق عليه رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والذي تم تعديله بشكل كبير قبيل مؤتمر الاستثمار بشرم الشيخ في مارس ٢٠١٥، ويمكن اعتبار أن إصدار قانون جديد هو أقرب لرسالة للمستثمرين في الخارج بالأخص بتجدد نية الحكومة على معالجة العديد من معوقات الاستثمار السابقة، وإن كان من الواجب الحذر من الإفراط في التفاؤل حيال الأثر المفترض للقانون الجديد نظراً لعدة أسباب أولها أن المشكلة لم تكمن قط في توفير الحوافز والإعفاءات وأوجه الدعم المختلفة للمستثمرين فهذه لظالما كانت موجودة وبكثافة في قوانين الاستثمار العديدة التي مرت على مصر

الإصلاح الاقتصادي في مصر: النتائج والتحديات

وما ينطوي عليه هذا من تمكين في النفاذ لحصص سوقية ولتعاقدات عامة في مشروعات البنية الأساسية، ومدخلات إنتاج مهمة كالأراضي الصحراوية، وهو أمر يرسل برسائل متضاربة للقطاع الخاص، المصري والأجنبي على حد سواء، فيما إذا كانت الحكومة المصرية ستمضي قدماً في المسار الذي بدأ مع تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي في مطلع التسعينيات في نقل الأصول الإنتاجية إلى القطاع الخاص، أم أنها ستبني صيغة ما من رأسمالية الدولة القائمة على دور أكبر لشركات مملوكة للدولة في الإنتاج والتوزيع والتشغيل، وتوجيه قدر كبير من الموارد إلى مشروعات قومية كبرى تهيمن عليها الدولة بيروقراطيتها وشركاتها، وهو مما لا شك فيه يظهر تناقضاً مؤسسياً أكثر منه على مستوى السياسات العامة الاقتصادية تجدد شركات القطاع الخاص صعوبة في الإجابة عليه.

في المجمل، قد يكون من المبكر الحكم بشكل كامل على الأثر الاقتصادي والاجتماعي لبرنامج صندوق النقد بعد سنة واحدة من بدء تطبيقه، ولكن يمكن بالفعل الوقوف عند عدة مؤشرات على الأرض، وتقييمها خاصة فيما يتعلق بالأثر على القطاع الخاص الإنتاجي، الذي يضطلع بإنتاج وتوزيع جل السلع والخدمات في الاقتصاد المصري، والذي يولد أغلب الوظائف فيه، والذي لا يظهر حتى الآن أنه قد استفاد بأي درجة ملموسة من الاستقرار البادي لمؤشرات الاقتصاد الكلي، بل ويبدو أن غالب الاستفادة قد ذهبت لتلك الأنشطة من القطاع الخاص التي تعمل في الاقتصاد المالي لا الحقيقي وخاصة التمويل وما يتصل بها من خدمات كالسمسرة والوساطة، فهذه تبدو اليوم وقود النمو، أو جزء كبير منه، وهذا نمو وهمي بالطبع إذ أنه يعتمد كلية على استمرار تدفق الأموال من الخارج في صورة ديون مستحق دفعها بالعملة الصعبة في مراحل زمنية قادمة، ما يعني أنها ستزيد من الضغط على الاقتصاد ككل، مع ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي في السنة الماضية من إجمالي الصادرات السلعية والخدماتية طبقاً لبيانات المركزي من نحو ١٢٪ إلى ٢٤٪، وهي نسبة مرتفعة بلا شك، وتندرج بإدخال مصر في دوامة الدين الخارجي ما لم تتعاف القطاعات المولدة للدولار على نحو كبير في الفترة المقبلة بما يمكن الاقتصاد من تحمل عبء خدمة ما تم اقتراضه من مديونية.

مرارا كإجراء لمكافحة الدولار، ولتخفيض التضخم من جانب الطلب (على الرغم من أن التضخم جله في مصر ناجم عن صدمات في جانب العرض نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات مع تخفيض قيمة الجنيه)، وكانت النتيجة هي رفع تكلفة الائتمان بشكل كبير للغاية على المقترضين في القطاع الخاص، وبالتالي عدم تشجيع الاستثمار، مرة أخرى في القطاعات الإنتاجية، وضربت القطاعات الإنتاجية مرة أخرى بنفس الإجراء عندما أدى رفع سعر الفائدة إلى رفع تكلفة تمويل الدين الحكومي المحلي، والمتمثل في اقتراض البنوك للحكومة، ومعلوم أن الحكومة المصرية قد تحولت لأكثر مقترض بالفعل من الجهاز المصرفي منذ ٢٠١١ على أقل تقدير طبقاً لتقارير البنك المركزي المصري، وشجع هذا البنوك ومعها مدخرين ومستثمرين في القطاع الخاص على الاستثمار في الدين الحكومي مرتفع الفائدة، ومنخفض المخاطر (على الأقل نظرياً طالما كانت الحكومة هي القائمة على طباعة الجنيه)، ومن هنا يمكن فهم نمو تلك المكونات في القطاع الخاص التي تعمل على الخدمات المالية من بنوك وصناديق، والتي حققت أرباحاً مرتفعة للغاية من إجراءات رفع الفائدة على الدين الحكومي، الذي تضطلع بتمويله. ويقودنا هذا إلى وجه التناقض الثالث، والذي أتى هو الآخر على حساب القطاعات الإنتاجية في القطاع الخاص، وهو ارتفاع العجز الحكومي نتيجة رفع سعر الفائدة (وخدمة الدين الحكومي تمثل نحو ثلث الإنفاق العام) وما أدى إليه هذا من المزيد من التوسع في الدين الحكومي (الاقتراض من أجل الوفاء بقروض قائمة)، وبالتالي رفع تكلفة الائتمان على الجميع في القطاع الخاص وفي أوساط المستهلكين وعلى الحكومة في الوقت نفسه، وقد تعاملت الحكومة مع هذا بتقديم المزيد من إجراءات التقشف بتخفيض دعم الوقود، أي المزيد من رفع تكلفة الإنتاج على القطاع الخاص، وتخفيض الاستهلاك في الوقت نفسه، بالتوازي مع تقديم ورفع ضريبة القيمة المضافة بها لها من آثار انكماشية.

وعلى المستوى الرابع في أوجه التناقض فلا يمت بصلية للتفاعلات داخل برنامج صندوق النقد الذي تبنته الحكومة وتقوم بتطبيقه بقدر ما يرتبط بسياسات عامة للنظام السياسي القائم، والتي تولي الدولة، وخاصة الشركات التابعة للقوات المسلحة، دوراً كبيراً ومتزايداً في الاقتصاد المصري،